الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسفيرة إنغا روندا كنغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)" التي عقدت يوم الخميس 18 شباط/فبراير 2021. كما أدلى ممثل اليمن ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) باربرا **وودوارد**
رئيسة مجلس الأمن

المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث

يؤسفني أن أبلغكم أنه خلال الشهر الماضي، ومع الهجوم الأخير الذي شنته جماعة أنصار الله على محافظة مأرب، اتخذ النزاع في اليمن منعطفاً تصعيدياً حاداً. وقد نددت بهذه العملية الهجومية عدة مرات منذ أوائل العام الماضي عندما بدأت العملية، وسأكرر دعوتي الآن: يجب أن يتوقف الهجوم على مأرب. فهو يعرض ملايين المدنيين للخطر، لا سيما مع وصول القتال إلى مخيمات المشردين داخليا. إن السعي إلى تحقيق مكاسب من حيث السيطرة على الأرض بالقوة يهدد آفاق عملية السلام.

والحالة الإنسانية تتدهور أيضا، كما سيشرح لنا السيد لوكوك بمزيد من التفصيل. ولا يزال خطر المجاعة يلوح في الأفق. ولا تدفع مرتبات أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية. وقد أدى عدم كفاية سفن الوقود التي تدخل ميناء الحديدة، إلى جانب العقبات التي تعترض التوزيع على الصعيد المحلي، إلى نقص خطير في الوقود في الأجزاء التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله في الشمال. ونسمع تقارير تفيد بأن الوقود ينفذ من المستشفيات ومصانع الأغذية. وآمل أن تسمح حكومة اليمن بسرعة بدخول سفن الوقود للتخفيف من حدة هذه الحالة.

وعلى الرغم من تدهور الحالة على أرض الواقع، فإنني أشعر بالتشجيع للإبلاغ عن تجدد الزخم الدولي وراء إيجاد حل سلمي للنزاع. وإنني أرحب بشكل خاص بتجدد التركيز الذي توليه الولايات المتحدة لهذا النزاع. إن الدعم الدولي لإنهاء النزاع لا غنى عنه، ويتيح فرصة جديدة لإعادة فتح المجال لحل تفاوضي.

هناك سبيل عبر التفاوض للخروج من هذا النزاع. ولكن في أي مفاوضات، يتعين على الطرفين أن يعرفا إلى أين يتجهان. إنهم بحاجة إلى رؤية الوضع النهائي بوضوح. ولذلك، أعتقد أن من المهم أن أكرر ما يمكن أن يشكل العناصر الأساسية لإنهاء الحرب بشكل يحظى بقبول الطرفين، وللطريق نحو السلام.

وينبغي أن تسترشد هذه العناصر بالتطلعات التي طالما عبر عنها اليمنيون – إلى مستقبل يتسم بالمشاركة السياسية السلمية، والحكم الخاضع للمساءلة، والمواطنة المتساوية، والعدالة الاقتصادية. هذا ما سمعته مراراً وتكراراً من النساء اليمنيات والشباب والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والقيادات المجتمعية. يمتلك اليمنيون رؤية المستقبل الذي يوجه عملنا.

والطريقة الوحيدة لتحقيق هذه التطلعات هي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع حقا بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي. ومن خلال هذه العملية السياسية، يمكن لليمنيين التفاوض على اتفاق لإنهاء النزاع وتحقيق السلام المستدام.

وينبغي أن يكفل هذا الاتفاق وضع حد نهائي لاستخدام العنف لتحقيق مكاسب سياسية. وسيكون الاتفاق محدد زمنياً وينتهي بإجراء انتخابات وطنية. وخلال الفترة الانتقالية، يجب احترام وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي أن تستند الترتيبات السياسية إلى مبادئ الشراكة الشاملة للجميع والحوار المستمر بين المكونات السياسية والاجتماعية في اليمن، بما في ذلك المرأة والمجتمع المدني. ويجب أن تكون الشراكة السياسية قوية، كما سيحتاج اليمنيون إلى معالجة مسائل سياسية حاسمة الأهمية ستستمر على الصعيد الوطني وفي العديد من مناطق البلد، لا سيما في الجنوب.

وينبغي أن توفر الترتيبات الأمنية السلامة للشعب اليمني وأن تفضي إلى مؤسسات أمنية مستجيبة تدعم سيادة القانون. وسيحتاج الشعب اليمني إلى ضمانات بالمواطنة المتساوية بموجب القانون، بما في ذلك للنساء والفتيات اليمنيات، فضلاً عن ضمانات الإغاثة الإنسانية، وإعادة الإعمار، والعدالة الانتقالية، والتعافي الاقتصادي.

وعناصر الاتفاق هذه ليس فيها أي عنصر جديد. وهي تستند إلى مشاورات واسعة النطاق مع اليمنيين وجولات سابقة من مفاوضات السلام. والمسألة الرئيسية المعلقة هي كيفية بلوغ هذه المرحلة.

ولاغتنام هذه الفرصة لتنشيط العملية السياسية، ينبغي أن توافق الأطراف فورا على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني يوقف جميع أشكال القتال. كما ينبغي أن يوافقوا على تدابير اقتصادية وإنسانية، تشمل كحد أدنى كفالة تدفق الوقود والسلع الأخرى دون عوائق إلى اليمن عبر موانئ الحديدة، مع توجيه إيرادات الموانئ لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية على أساس قاعدة بيانات كشوف المرتبات لعام 2014، وفتح مطار صنعاء أمام الحركة التجارية.

وينبغي أن تحقق هذه التدابير أقصى قدر ممكن من الأهداف الإنسانية، مع توفير ضمانات أمنية مناسبة تتماشى مع قرارات مجلس الأمن. ولا ينبغي استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية. إن الشعب اليمني هو الذي يعاني من تسليح الاقتصاد.

وهذه المسائل - وقف إطلاق النار، وموانئ الحديدة، ومطار صنعاء - قيد التفاوض منذ فترة طويلة. وهي معروفة جيدا لجميع الأطراف. ويمكن الاتفاق على الآليات. المطلوب هو الإرادة السياسية لإنهاء النزاع. حان الآن وقت اتخاذ القرار.

ومن شأن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا أن يتيح لليمنيين فرصة للاستراحة من دورات العنف التي لا هوادة فيها. ومن شأن ذلك أن يسهل حركة الأشخاص والبضائع. ويمكن أن يهيئ بيئة مواتية لتحرك الأطراف صوب تناول القضية الحقيقية المطروحة: المحادثات الشاملة للجميع لإنهاء الحرب. وسيتعين استئناف العملية السياسية على الفور؛ ولن يكون وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني مستداماً إذا لم يكن مرتبطاً بإحراز تقدم على المسار السياسي. وسأواصل إشراك الأطراف للمضي قدما على هذا الطريق، وآمل أن تظهر الإرادة لإحراز تقدم.

وأود أن أؤكد على ما هو على المحك. الحالة العسكرية في البلد متوترة للغاية، ويتحمل المدنيون وطأة الأعمال العدائية، مع حدوث انتهاكات مروعة للقانون الدولي الإنساني. وفي محافظتي الحديدة وتعز، لا تزال هناك حالات مفاجئة مثيرة للقلق لتصاعد أعمال العنف والأعمال العدائية، مما يتسبب في سقوط قتلى وجرحى من المدنيين وإلحاق أضرار بالمنازل. ومما يثير القلق بقدر أكبر استمرار الهجمات عبر الحدود، وهو ما يضر بآفاق السلام والاستقرار الإقليمي.

نحن نعلم أن طاولة المفاوضات يمكن أن تحقق نتائج مفيدة للجميع. وقد أثبتت الأطراف ذلك في العام الماضي عندما تفاوضت بنجاح على إطلاق سراح السجناء والمحتجزين على نطاق واسع. وعلى مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، اجتمعت الأطراف مرة أخرى في عمان في محاولة للاتفاق على الإفراج عن المزيد من الأفراد. وأحثها على مواصلة مناقشاتها بحسن نية وعلى اختتام هذه الجولة بنجاح. كما أدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين المرضى والجرحى والمسنين والأطفال، وكذلك جميع المدنيين المحتجزين تعسفا، بمن فيهم النساء والصحفيون.

وكوسـيط، أسـعى إلى إيجاد أسس مشـتركة للاتفاقات. وبدعم من المجتمع الدولي، فإنني أقوم بالإقناع بإجراء حوار وأيسـره وأشـجعه. لكن لا يوجد شـيء يمكن لأي شـخص القيام به لإجبار الأطراف المتحاربة على السلام ما لم يختاروا إلقاء السلاح والتحدث مع بعضـهم البعض. وتقع المسؤولية عن إنهاء الحرب، أولا وقبل كل شيء، على عاتق أطراف النزاع. آمل ألا يفوتوا هذه الفرصة.

المرفق الثاني

إحاطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

إن اليمن يسرع نحو أسوأ مجاعة يشهدها العالم منذ عقود. وتؤكد البيانات التي صدرت في الأسبوع الماضي، مرة أخرى، أن الوقت ينفد. وسوء التغذية مرتفع بمعدلات قياسية. ويعاني حوالي 000 400 طفل دون سن الخامسة من سوء تغذية حاد في جميع أنحاء البلد. هؤلاء هم الأطفال بالبطون المنتفخة والأطراف الهزيلة ويحدقون بأعين زائغة – الذين يتضورون جوعا حتى الموت.

ويعاني أكثر من 16 مليون شخص الجوع في جميع أنحاء اليمن، من بينهم 5 ملايين قاب قوسين أو أدنى من المجاعة. ولهذا السبب، قلت الشهر الماضي أن كل قرار يتخذه العالم الآن يجب أن يتصدى لخطر المجاعة.

لقد تراجعت الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي عن تصنيفها جماعة أنصار الله منظمة إرهابية أجنبية، وكيان إرهابي محدد بصفة خاصة بموجب القانون الوطني للولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قلقة من التأثير المدمر الذي يمكن أن يحدثه هذا التصنيف على إمدادات اليمن الغذائية في وقت خطير للغاية. ورحبنا، كما تعلمون، بقرار الولايات المتحدة. وأوضح المسؤولون في الولايات المتحدة، ونحن نتفق معهم، أن الشواغل المتعلقة بهذه المسألة إنسانية بحتة.

وأعادت الولايات المتحدة التأكيد على أنها تعتزم إيلاء الأولوية للدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن، فضلا عن التعامل مع الأزمة الإنسانية. ورحبت بذلك العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك تحالف دعم الشرعية في اليمن.

لذلك ثمة فرصة مهمة الآن لمساعدة اليمن على المضي قدما نحو سلام دائم. وستهدر هذه الفرصة إذا ما انزلق اليمن إلى مجاعة واسعة النطاق. ومن أجل وقف المجاعة، نحن في حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات بشأن خمس نقاط: أولا، حماية المدنيين؛ ثانيا، إيصال المساعدات الإنسانية؛ ثالثا، تمويل عملية المعونة؛ رابعا، دعم الاقتصاد؛ وخامسا، إحراز تقدم نحو السلام.

أولا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، شنت قوات أنصار الله هجوما كبيرا في مأرب، قبل عشرة أيام. وكان القتال والقصف والغارات الجوية من أشد المعارك في الحرب.

وتفيد التقارير بأن الخطوط الأمامية تقترب من المناطق المدنية. وسقطت أربعة صواريخ على الأقل في مدينة مأرب في الأيام العشرة الأخيرة – يبدو أنها أطلقت عشوائيا. وقتلت تلك الهجمات ثلاثة مدنيين على الأقل. كما سقطت صواريخ حول مخيمات النازحين. إن الآلاف يفرون بالفعل.

لقد كانت مأرب آمنة نسبيا حتى وقت قريب. فمنذ عام 2015، فر حوالي مليون شخص إلى هناك هربا من الحرب في مناطق أخرى. وقد فر العديد منهم عدة مرات. هذا التصعيد خطير للغاية. إنه يهدد بدفع مئات الآلاف من الناس للفرار مرة أخرى نجاة بحياتهم في وقت ينبغي فيه على الجميع أن يبذلوا كل ما في وسعهم لوقف المجاعة.

ويقتضـــي القانون الدولي الإنســـاني أن تحرص جميع الأطراف باســـتمرار على تجنب اســـتهداف المدنيين والأعيان المدنية خلال جميع العمليات العسـكرية. كما يقتضـــي القانون الدولي الإنسـاني أن تيسـر الأطراف إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق، وهي نقطتي الثانية: إيصال المساعدات في اليمن، كما أبلغنا المجلس عدة مرات، يظل أصـعب بكثير مما ينبغي. وفي الجنوب، تشـمل التحديات عموما التأخير في توقيع الاتفاقات المتعلقة بالمشـــاريع أو الإفراج عن المعدات. فهذه التحديات تحد من جهود الوكالات الرامية إلى توسيع عملياتها في الجنوب. وتجري حاليا مناقشات بناءة لحلها.

وفي الشمال، تظل المشاكل أكثر حدة. فسلطات أنصـار الله تؤخر العمليات الروتينية بشكل منتظم وتحاول التدخل في إيصال المساعدات، وتضايق وكالات المعونة وموظفيها. وهذا أمر غير مقبول.

وعلى الرغم من كل هذه المشـــاكل، لا تزال عملية المعونة تضـــطلع بمهامها. ففي عام 2020، ساعدت وكالات الإغاثة أكثر من 10 ملايين شخص في الشهر، بالعمل في كل مديرية من مديريات اليمن الـ 333. وهذا ليس عملا هينا.

وبشأن مسألة ناقلة النفط ”صـافر“ أعلنت سلطات أنصـار الله مؤخرا عن خطط ”للمراجعة“ موافقتها على المهمة المقررة منذ فترة طويلة وأخطرت الأمم المتحدة بوقف بعض الاســـتعدادات. وقد تخلوا الآن عن هذه المراجعة. للأسف، لم نسمع هذا إلا بعد انقضاء موعد نهائي رئيسي لنشر الفريق في آذار/مارس.

ومن الصـــعب الآن تحديد متى بالضـــبط يمكن أن تذهب البعثة. وقد تقدمت جماعة أنصـــار الله مؤخرا بعدة مطالب جديدة لا تستطيع الأمم المتحدة تلبيتها. ولا يمكن الانتهاء من الأعمال التحضـيرية للبعثة حتى يتم أيضا التوصل إلى حل لها. وتظل الأمم المتحدة حريصة على تقديم المساعدة.

ونقطتي الثالثة هي تمويل عملية المســـاعدات. فقد تلقت عملية المعونة 1,9 بليون دولار في عام 2020، أو حوالي نصف ما كنا بحاجة إليه ونصف ما حصلنا عليه في العام السابق. وقد أجبرنا ذلك على تقليص العديد من البرامج التي يحتاج إليها ملايين الناس.

فالعديد من الأسر الجائعة في الشمال لا تحصل سوى على نصف المساعدات الغذائية التي ينبغي أن تحصـل عليها بسـبب عدم توفر المال. وقد أغلقت مرافق المياه والصـرف الصـحي والصـحة أبوابها أو مهددة بإغلاق أبوابها في عدة مناطق لأن الوكالات لا تستطيع تحمل تكاليف مواصلة الدعم الذي يبقيها قيد التشـغيل. وهناك أمثلة أخرى كثيرة. وزيادة الأموال لعملية المعونة هي الطريقة الأسـرع والأكثر فعالية لدعم جهود منع المجاعة وغيرها من جهود الإغاثة في الوقت الحالي. فالزيادة الكبيرة في التمويل – ومعظمها من دول الخليج – هي التي مكنت الوكالات من وقف المجاعة قبل عامين. ويمكن لوكالات الإغاثة أن تفعل ذلك مرة أخرى مع توفر ما يكفي من المال.

وستحتاج خطة استجابة الأمم المتحدة هذا العام إلى حوالي 4 بلايين دولار. وهذا مساو لما طلبناه في عام 2019، وهي المرة الأخيرة التي أكدت فيها التقييمات وجود ظروف شـبيهة بالمجاعة في اليمن. وقد اســـتوفت الجهات المانحة ما يقرب من 90 في المائة من احتياجات التمويل في ذلك العام. ونتيجة لذلك، لم تحدث مجاعة.

وسيعقد الأمين العام اجتماعا افتراضيا رفيع المستوى لإعلان التبرعات من أجل أزمة اليمن، في 1 آذار/مارس، تشارك في استضـافته السويد وسويسرا. وهذا الحدث فرصـة للبلدان لإبداء التزامها تجاه الشعب

اليمني. وهو كذلك فرصة لإظهار أنهم جادون في اغتنام فرصة السلام. وكما قلت، سيكون العالم قد أهدر الفرصة الحالية للسلام إذا سمح بحدوث مجاعة واسعة النطاق. لذلك ندعو جميع المانحين إلى التعهد بسخاء في – أو الأفضل قبل – حدث 1 آذار/مارس، وأن يدفعوا الأموال على الفور.

والمسألة الرابعة هي الاقتصاد. فبعد سنوات من النزاع، تراجع الاقتصاد بنسبة تفوق 50 في المائة. وأصبحت الرواتب والوظائف وسبل العيش شحيحة. وأدى مرض فيروس كورونا إلى تضاؤل التحويلات المالية من الخارج التي كان الملايين يعتمدون عليها. ولأن اليمن يستورد كل شيء تقريبا، فإن سعر الصرف عامل رئيسي في ما يتمكن الناس من شرائه. واليوم، يجري تداول الريال عند نحو 890 ريالا مقابل الدولار الأمريكي في الجنوب، وهو ما يزيد بنحو أربعة أضعاف ما كان عليه قبل الحرب. وفي الشمال، يزيد المعدل بنحو ثلاثة أضعاف عن مستوياته قبل النزاع. وهذا يعني أن الأشخاص الذين ما زالت لديهم دخول يجدون أن قوة أموالهم الشرائية أقل بكثير.

فأسرع طريقة لمساعدة الناس على تحمل تكاليف الطعام مرة أخرى هي خفض سعر الصرف. وقد نجحت عمليات ضخ النقد الأجنبي في ذلك في الماضي. وإذا ما تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنها يمكن أن تحقق ذلك مرة أخرى. إنني أدعو شركاء اليمن إلى العمل سريعا مع الحكومة لوضع برنامج عملي لضخ النقد الأجنبي، بما في ذلك أي ضمانات أو آليات رقابة ضرورية – والأمر الآخر الذي سيتيحه ذلك هو دفع بعض الرواتب المتأخرة للعمال الأساسيين.

كما يلزم اتخاذ خطوات لضمان وصول السلع الأساسية إلى البلد عن طريق جميع الموانئ.

وتظل واردات الوقود قرب مستويات قياسية منخفضة. وهذا نتيجة تنازع استمر شهورا بين الأطراف بشأن عائدات الواردات. ويسهم ذلك التنازع في حدوث نقص خطير في الوقود، لا سيما في الشمال. وفي الوقت الحالي، توجد 13 سفينة وقود تجارية خارج ميناء الحديدة مباشرة. وهي تنتظر منذ 75 يوما في المتوسط الحصول على إذن من الحكومة بالرسو.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالتقدم نحو السلام. كما قلت، هناك فرصة مهمة الآن لمساعدة اليمن على التحرك نحو السلام الدائم. وسيكون منع حدوث المجاعة أمرا بالغ الأهمية لإنجاح تلك الفرصة.

غير أن هناك المزيد الذي يمكننا القيام به. أولا، يجب أن يتوقف العنف. وأنا أدعو الأطراف إلى وقف التصعيد الخطير في مأرب. كما إنني أؤيد بقوة جهود مارتن للتوسط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد – لا في مأرب فحسب، بل في جميع أنحاء البلد – واستئناف العملية السياسية. فالطريقة الوحيدة لإنهاء الأزمة في اليمن هي إنهاء الحرب.

المرفق الثالث

إحاطة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، إنغا روندا كنغ، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)

يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة، عملا بالفقرة 19 (هـ) من القرار 2140 (2014). وقد عُقدت آخر جلسة إحاطة من هذا القبيل قبل عام، في 18 شباط/فبراير 2020 (انظر S/PV.8725). ولهذا ستشمل هذه الإحاطة الفترة من 19 شباط/فبراير 2020 وحتى الآن.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس، لقد اجتمع أعضاء اللجنة مرتين في شكل ”مشاورات غير رسمية“ عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو. وخلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في 14 آب/أغسطس 2020، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء عن آخر المعلومات عن اجتماعات منتصف المدة، إلى اللجنة في 28 تموز/يوليه. ومن بين التوصيات العشر الواردة في تلك المعلومات المستكملة بتت اللجنة في توصيتين.

وخلال الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في 22 كانون الثاني/يناير 2021، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء عن تقريره النهائي إلى اللجنة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2020. وأحيل التقرير إلى مجلس الأمن في 22 كانون الثاني/يناير وصدر بوصفه الوثيقة S/2021/79. وتستمر المناقشات بشأن التوصيات التسع المقدمة إلى اللجنة. وتتعلق تلك التوصيات بتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف والامتثال للقانون الدولي الإنساني والمسائل ذات الصلة، والنظر في الأفراد الذين يستوفون معايير الإدراج في قائمة الجزاءات والإبلاغ عن تنفيذ الجزاءات عموما. ووِجّهت التوصيات التسع المتبقية إلى مجلس الأمن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على طلب إعفاء واحد بموجب الفقرة 3 من القرار 2511 (2020). ولم تتخذ اللجنة قرارا سلبيا بشأن الإخطار بالإعفاء بموجب الفقرة 12 (أ) من القرار 2140 (2014).

وأخيراً، تلقت اللجنة أربعة تقارير عن التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الهند والمكسيك والنرويج وسانت فنسنت وجزر غرينادين على التوالي. وواصلت اللجنة أيضا تلقي تقارير عن تفتيش السفن من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص، السيد غريفيث، ووكيل الأمين العام، السيد لوكوك، ورئيس لجنة الجزاءات، السفيرة كنغ، على إحاطاتهم. وأود أن أعلق على ثلاثة جوانب.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية في اليمن، سعت الحكومة اليمنية منذ عودتها إلى عدن قبل أكثر من شهر إلى ممارسة الحوكمة وتقديم الخدمات ذات الصلة بأسباب معيشة الناس في ظل ظروف صعبة للغاية. وتشيد الصين إشادة كبيرة بجهودها. ونتوقع من الحكومة المشتركة الجديدة أن تعجل بعملية إدماجها الداخلي، وأن تؤدي عملها بطريقة سلسلة، فضلا عن الاستعداد للمشاركة في العملية السياسية الشاملة. وتدين الصين الهجوم على مطار عدن في يوم وصول مجلس الوزراء. ونؤيد فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) في إجراء تحقيق في المسألة في إطار ولايته.

وأدى تصاعد النزاع في شمال اليمن إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتقويض الثقة المتبادلة بين الجانبين، مما يهدد جهود الوساطة السياسية. ونحث جميع أطراف النزاع على الاستجابة لنداء وقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام، وإلقاء أسلحتها وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن أي أعمال قد تزيد من حدة التوتر كي يتسنى تهيئة بيئة آمنة لعملية السلام. وتعارض الصين أي محاولة لاستهداف المدنيين والمنشآت المدنية، بما في ذلك الهجوم على مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية.

وتقدّر الصين الدبلوماسية المكوكية التي قام بها المبعوث الخاص مؤخرا، وتأمل أن تتمكن جميع الأطراف من الاستفادة من الزخم الإيجابي للقاء بين الطرفين وتهيئة الظروف لتحقيق سلام دائم في اليمن. ونرحب بخطوة الولايات المتحدة بإلغاء قرارها بتصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، وتعيينها مبعوثا خاصا لتعزيز العملية السياسية في اليمن. ونأمل أن تتخذ الولايات المتحدة المزيد من التدابير الملائمة لعملية السلام في اليمن وأن تلتزم بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج.

ويتطلب إيجاد الحلول لمنطقة الخليج جهودا مشتركة من جانب بلدان المنطقة، واضطلاع البلدان الرئيسية بدور بنّاء. وترحب الصين بالزيارة التي قام بها المبعوث الخاص مؤخرا إلى إيران، وتأمل أن يكون للتبادلات بينهما أثر إيجابي على التسوية السياسية. واقترح مستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي برنامجا متعدد الاطراف للحوار في منطقة الخليج. والصين مستعدة لتعزيز المشاورات مع البلدان التي لديها أفكار مماثلة للمضي قدما في التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن، كررت الإحاطات التي استمعنا إليها مرة أخرى التأكيد على مدى خطورة الحالة الاقتصادية والإنسانية في اليمن. ويعاني الشعب اليمني من تحديات متعددة، بما في ذلك خطر المجاعة ومرض فيروس (كوفيد-19) ونقص النفط وانخفاض قيمة العملة. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته المقدمة إلى اليمن. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تنظم العمليات الإنسانية بكفاءة. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. وبما أن المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات سيعقد الشهر المقبل، فإن الصين تأمل في نجاحه.

وينبغي إيلاء مسألة ناقلة النفط صافر اهتماما كبيرا. ونأسف بشدة لعدم تمكن الفريق التقني التابع للأمم المتحدة حتى الآن من الوصول إلى الموقع، ونحث الحوثيين على التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق صيانة الناقلات في أقرب وقت ممكن لمنع وقوع حوادث كارثية.

وتقدم الصين المعونة لمساعدة اليمن على منع المجاعة ومكافحة جائحة كوفيد-19. ووصلت المساعدة الغذائية التي تقدمها الصين إلى معظم المحافظات في اليمن. ووفقا لاتفاق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي الموقّع بين الصين واليمن، ستقدم الصين مساعدة إضافية بقيمة 100 مليون ين لليمن مساهمةً منا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الجزاءات، تقدّر الصين العمل الذي قام به السفيرة كنغ وتؤيد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) وفريق خبرائها في أداء أعمالهم بفعالية في إطار الولاية التي أذن بها مجلس الأمن، بغية تقديم مساهمات إيجابية في التسوية السياسية للمسألة اليمنية.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والسفيرة كنغ على إحاطاتهم.

إن تصاعد الأعمال العدائية في مأرب والجوف مقلق للغاية. وندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات، وكذلك الهجمات عبر الحدود على أراضي المملكة العربية السعودية. ونتشاطر تماما القلق الذي أعرب عنه وكيل الأمين العام لوكوك من أن الهجوم على مأرب ربما يلحق الضرر بمليوني مدني وربما يجبر مئات الآلاف على الفرار.

ونحث جميع الأطراف على بذل جهد مشترك لإنهاء هذه الحرب واستئناف العملية السياسية. وبوسع الحل السياسي الشامل وحده إنهاء النزاع في اليمن. ونكرر دعوتنا للأطراف إلى التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة والاتفاق على وقف إطلاق النار واتخاذ تدابير إنسانية دون إبطاء لبدء المحادثات السياسية.

ونرحب بجميع الجهود الدولية الرامية إلى دعم التسوية السياسية الشاملة للنزاع، مثل الزيارة التي قام بها مؤخرا عدد من سفراء الاتحاد الأوروبي إلى عدن. ونرحب أيضا باستئناف المحادثات في 24 كانون الثاني/يناير في عمان بشأن تبادل الأسرى بوصفه تدبيرا هاما لبناء الثقة والتدابير الإنسانية.

وإذ أنتقل إلى تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (انظر S/2021/79)، أود أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي قام به الفريق في الاضطلاع بولايته، وأتطلع إلى تجديد الولاية في وقت لاحق من هذا الشهر.

ونلاحظ بقلق بالغ ما خلص إليه التقرير من أن جميع الأطراف تواصل ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين، وحالات الاختفاء القسري والتعذيب. ويُبلِّغ الفريق أيضاً عن القمع المنهجي للصحفيين، والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح من جانب عدة أطراف. يجب على الأطراف أن توقف هذه الانتهاكات فورا، ويجب محاسبة مرتكبيها.

وفيما يتعلق بالهجوم على مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر، نتطلع إلى نتائج التحقيق الذي يجريه فريق الخبراء.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال انعدام الأمن الغذائي المتزايد يشكل مصدر قلق كبير، حيث أن آخر تقرير للأمم المتحدة عن سوء التغذية الحاد يبين أعلى مستويات لسوء التغذية الحاد الوخيم منذ بداية النزاع.

وفي هذا السياق، نشيد بقرار الولايات المتحدة إلغاء تصنيف جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية، إذ نأمل أن يحول ذلك دون بلوغ حالة أكثر كارثية في اليمن. ونرحب أيضا بعقد المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات من أجل اليمن في الوقت المناسب في 1 آذار/مارس، والذي تشترك السويد وسويسرا في استضافته. وتعتزم إستونيا مواصلة الإسهام من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الحرجة التي يعاني منها الشعب في اليمن.

كما نكرر دعوتنا إلى سلطات الحوثيين لكفالة وصول فريق الأمم المتحدة بشكل فوري وكامل إلى ناقلة النفط صافر.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث على جهوده. وأود أيضا أن أشكر مارك لوكوك على العمل الرائع الذي تقوم به الجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع. وأشكر الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على عملها كرئيسة للجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014). يجب أن نحشد جهودنا بشكل كامل وجماعي لكي نضع أخيرا نهاية للحرب في اليمن.

تدين فرنسا الهجوم الذي شنه الحوثيون على مأرب، حيث يوجد نحو مليون نازح داخلياً، فضلاً عن الهجمات التي نفذها الحوثيون ضد الأراضي السعودية. يجب وقف هذه الهجمات فورا. إننا ندين الابتزاز البيئي من جانب الحوثيين ونطالب مرة أخرى بأن يسهلوا على الفور وصول بعثة التفتيش التابعة للأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر.

كما نشجب انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وندين العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية وتحويل المعونة والأموال العامة. ونذكّر بأن تلك الموارد يجب أن تعود بالفائدة على السكان.

ويجب ظهور الحقيقة فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للحكومة اليمنية ونطلب السماح لفريق الخبراء المعني باليمن بتقديم تقرير إلى لجنة الجزاءات بعد التحقيق الذي يجريه في الموقع.

وتدعو فرنسا الأطراف اليمنية إلى الانخراط بحسن نية في السعي إلى إيجاد حل سياسي. يجب أن يظهروا المسؤولية وأن يعملوا مع المبعوث الخاص، الذي نكرر له دعمنا الكامل. ويجب أن يتيح السياق الحالي التوصل لوقف لإطلاق النار، وتدابير لبناء الثقة، وإيجاد حل سياسي. إن تسوية من هذا القبيل هي في الواقع السبيل الوحيد لإنهاء معاناة الشعب اليمني.

إن الوضع الإنساني كارثي: 16 مليون شخص سيعانون من الجوع في عام 2021. وما زال الأطفال يعانون من عواقب النزاع. وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا إلى التنفيذ الكامل لاستنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2020/1)، التي اعتمدت في العام الماضي. تقع علينا مسؤولية جماعية لمنع حدوث مأساة من هذا القبيل.

ومؤتمر المانحين المقرر عقده في 1 آذار/مارس خطوة هامة. وفرنسا ستحضر المؤتمر. إن قرار الولايات المتحدة بإلغاء تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية موضع ترحيب. كانت العواقب الإنسانية لهذا التصنيف ستكون كارثية.

ولن نتوقف عن تكرار ذلك: احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين التزامان ملزمان للجميع. وستظل فرنسا مُعبأة تماما لتحقيق السلام في اليمن والتوصل إلى خفض التصعيد في المنطقة.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت.س. تيرمورتي

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. وأشكر أيضا صديقتي العزيزة السفيرة روندا كنغ على إحاطتها بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014).

قبل عشر سنوات، تدفق الشعب اليمني إلى الشوارع مطالباً بإصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية في البلد. وقد بدأ مجلس الأمن مناقشة الحالة في اليمن، وكنا آنئذ جزءا من تلك المناقشات أيضا، بهدف كفالة تحول سياسي سلمي. كان الشعب اليمني يأمل أن يحدث هذا التحول تغييرا إيجابيا في حياته. ومن المحبط أن نرى أنه بعد عقد من الزمن، لا يزال النزاع في اليمن بلا نهاية في الأفق. إن التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية الهائلة التي تواجه الشعب اليمني قد ازدادت، مما جعله في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. واليوم، لا تتوفر لشريحة كبيرة من سكان البلد إمكانية الحصول على الغذاء بصورة يعول عليها. لقد وصل سوء التغذية بين الأطفال إلى مستويات عالية، وهو ما سيزداد فحسب سوءا مع توقع حدوث مجاعة.

غير أنه من الضروري على سبيل الاستعجال معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في الحالة الإنسانية في اليمن. والمسألة الأكثر إلحاحا على الإطلاق هي ضرورة إنهاء النزاع. وينتشر انعدام الأمن الغذائي الشديد والجوع في المناطق المتضررة من النزاع. ونشعر بقلق عميق إزاء تجدد الأعمال العدائية في مأرب والجوف، جراء العمليات العسكرية الأخيرة لجماعة أنصار الله، واستمرار وقوع خسائر في صفوف المدنيين في الحديدة. ينبغي لجميع الأطراف أن تنبذ العنف فوراً وأن تنفذ أحكام وقف إطلاق النار الواردة في اتفاق الحديدة. ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في إشراك الأطراف لتهدئة الأوضاع في محافظة الحديدة، وندعو جميع الأطراف إلى رفع القيود المفروضة على حركة البعثة لتسهيل دورياتها. إن الحفاظ على اتفاق استكهولم وتنفيذه الكامل أكثر أهمية اليوم لضمان سلاسة دخول الواردات التجارية والإنسانية إلى اليمن.

وتدين الهند الهجوم على مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية. إن استهداف المطار المدني انتهاك للقانون الدولي ولا يمكن تبريره لأي سبب كان. كما ندين الهجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار على المملكة العربية السعودية في الأسابيع الأخيرة، والتي تشكل خطرا على أمن ذلك البلد وتهدد أيضا الاستقرار الإقليمي. وأكرر دعوة الهند إلى التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة المتوخى في القرار 2216 (2015) من أجل القضاء على هذه التهديدات في المستقبل بشكل فعال.

لقد تابعنا عن كثب المبادرات الدبلوماسية الأخيرة، بما في ذلك زيارة المبعوث الخاص للأمين العام، مارتن غريفيث، إلى المنطقة، ونأمل أن تسهم في تخفيف حدة التوترات وبدء محادثات السلام بين الأطراف اليمنية. إن اختتام محادثات تبادل الأسرى في عمان في وقت مبكر بنتيجة إيجابية سيوفر البيئة المناسبة لمحادثات السلام. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ما يلي.

يجب أن تنتهي الأعمال العدائية فورا، مما ييسر وقف إطلاق النار بين الأطراف على الصعيد الوطني. وكما اتضح من استمرار الاضطرابات في البلد، لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. إن التسوية السياسية السلمية من خلال الحوار والتشاور على نطاق واسع، مع مراعاة الشواغل والتطلعات المشروعة لجميع أصحاب المصلحة في اليمن، هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

وبتشكيل الحكومة الجديدة الذي يسرته المملكة العربية السعودية بموجب اتفاق الرياض، حان الوقت الآن لحمل جميع الأطراف اليمنية على الانضمام للركب والشروع في عملية سلام شاملة. وفي هذا الصدد، نحث المبعوث الخاص على مواصلة جهوده الجديرة بالثناء.

وينبغي أن تكون أي عملية سلام شاملة للجميع تماماً وأن يقودها اليمنيون، على أن تكون الأمم المتحدة شريكاً ميسراً. وينبغي أن يُؤخذ دور المرأة والشباب في الاعتبار بصورة كاملة في تلك العملية وفي الحل. ومن خلال التزام جميع الأطراف اليمنية وعزمها، يمكن التوصل إلى حل سياسي قائم على توافق الآراء لأزمة البلد. وثمة دور مهم لبلدان المنطقة التي لديها تأثير على مختلف الأطراف اليمنية في ضمان ذلك.

وبينما نضع الهدف الأكبر المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام نصب أعيننا، ينبغي التصدي بفعالية للحالات الاقتصادية والصحية والإنسانية الخطيرة على الفور. وينبغي أن تُقدم أي مساعدة دولية إلى الشعب اليمني في إطار من الحياد، بغض النظر عمن يسيطر على الأراضي التي يعيش فيها اليمنيون. وينبغي أن تراعي هذه المساعدة أيضاً الوضع السائد فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في اليمن وأن تعالجه.

ويجب أيضا ضمان عدم استفادة القوى الإرهابية من النزاع المستمر. ورغم ضعف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية، فإنهما لا يزالان قادرين على تفريخ الإرهاب وتعزيزه في البلد والمنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وكما قلت في الماضي، فإن حجر الزاوية في علاقات الهند مع اليمن التي ترجع إلى قرون هو الروابط بين شعبينا. ولا يزال آلاف الطلاب اليمنيين يدرسون في الهند ويسافر عدد كبير من اليمنيين إلى الهند لتلقي العلاج الطبي في مستشفياتنا في كل عام. وأبوابنا مفتوحة دائماً أمام الشعب اليمني، حتى في هذه الأوقات الصعبة في خضم جائحة كوفيد-19. كما أننا ما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الإعراب عن خيبة أملي إزاء استمرار الركود بشأن مسألة ناقلة النفط صافر. ويجب أن تتاح لفريق خبراء الأمم المتحدة إمكانية الوصول الفوري إلى الناقلة من أجل تفادي وقوع كارثة بيئية وإنسانية. وأشجع الأمم المتحدة أيضا على ألا تتعثر في الجوانب التقنية وأن تتجاوب بسرعة كلما سنحت الفرصة في المستقبل لحل هذه المسألة.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أعرب عن شكري الخاص للمبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على موافاتنا بآخر المستجدات اليوم. كما أتوجه بالشكر إلى السفيرة كنغ على إحاطتها بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014). وتؤيد أيرلندا عمل اللجنة وتعتبر نظام الجزاءات أداة هامة للمجلس للإسهام في إيجاد حل للنزاع واستعادة السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

إن القول بأن حالة الطوارئ الإنسانية البائسة في اليمن تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة يكاد يمثل الآن تهوينا محرجا لحقيقة الأمر. غير أن المأساة الحقيقية تتفاقم عندما نعلم أن الحلول الإنسانية وحدها لا يمكن أن تنهي الأزمة. ونحن نؤيد تأييدا تاما الجهود الباسلة والمتكررة التي يبذلها مارتن غريفيث للتوسط في إيجاد حل سياسي.

وبعد ست سنوات طويلة من النزاع، ندعو جميع الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة لتحقيق تقدم سياسي ذي مغزى. ونكرر دعوتنا إلى القيام بذلك. ومن أجل أن يكون حل الأزمة مستداماً، فإننا نعلم أنه يجب أن يكون شاملاً للجميع، فضلاً عن أن يكون حلا يقوده اليمنيون ويمسكون بزمامه.

كما أن امتلاك اليمنيين لزمام الأمور يعني أيضا امتلاك النساء اليمنيات لهذا الزمام. ونعتقد أن أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تعيق المرأة اليمنية تعيق أيضا قضية السلام. وبوصفنا الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، نتطلع إلى الإحاطة التي سيقدمها المبعوث الخاص غريفيث إلى فريق الخبراء غير الرسمي في الأسابيع المقبلة.

وكما سمعنا للتو، فإن الأعمال العنيفة والعدائية استمرت للأسف في التصاعد بصورة حادة، كما قال مارتن غريفيث في البداية، منذ أن ناقشنا هذه المسألة آخر مرّة في المجلس (انظر S/2021/56). وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتجدد الهجمات في مأرب، والتي تسبب مزيدا من المعاناة للمدنيين وتهدد بشكل خطير وواضح آفاق السلام.

كما ندين بأشد العبارات الهجمات المتكررة عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية. إن هذه الهجمات غير مقبولة، وندعو إلى وقفها فورا.

بإيجاز، لا توجد طريقة أخرى لوصف الأمر، يجب أن ينتهي العنف في اليمن. وتحث أيرلندا جميع الأطراف في الميدان على الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني. إن دعوات الأمين العام المتكررة والجولات التي لا نهاية لها من المحادثات والمشاورات الرامية إلى حمل الجانبين على الدخول في محادثات سياسية، تهدف في حد ذاتها إلى شيء واحد – إغاثة الشعب اليمني الذي طالت معاناته بسبب النزاع ووضعه على طريق مستقبل سلمي. وكما قال مارتن غريفيث نفسه في هذا الصباح، نحن بحاجة إلى قرار الآن.

وكما ذكرنا مارك لوكوك بوضوح هذا الصباح، لم يعد أمامنا متسع من الوقت. إن اليمن يتميز بأمر هو أكثر شيء غير مرغوب فيه، وأود أن أقول إنه مريب، ألا وهو، كونه موطنا لأكبر أزمة إنسانية في العالم. إننا، في مجلس الأمن، لا نستطيع ببساطة أن نضيع المزيد من الوقت، بل يجب أن نتصرف لمعالجة العواقب المدمرة لهذا النزاع، الذي يشكل نطاقه وطابعه أمرا مخزيا.

لقد سمعنا مرة أخرى اليوم عن الحاجة الملحة إلى التصدي للتهديد الوشيك المتمثل في انتشار المجاعة. والحقائق واضحة. وقد كررها العديدون هنا، وهي جديرة بالتكرار مرة أخرى. يواجه 16 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي. ولم يعرف مليونان من الأطفال دون سن الخامسة شيئا في حياتهم سوى النزاع وسيواجهون سوء التغذية في هذا العام. كما أن خطر الموت يتهددهم، ما لم يحصلوا على علاج عاجل. وأعتقد أن هذه الأرقام صعبة على الفهم بالفعل، ولكننا نعلم، علم اليقين، أن 000 50 شخص يواجهون الموت جوعا، فيما نتكلم الآن، فيما يواجه عدد كبير جدا من الآخرين خطر ملاقاة نفس المصير.

وكما بين لنا مارك لوكوك مرة أخرى في هذا الصباح، فإن الأزمة في اليمن تدور على خلفية اقتصاد متضرر للغاية، وذلك في ظل تقلب أسعار الصرف وعوامل أخرى تدفع إلى ارتفاع تكلفة المواد الغذائية الأساسية في بيئة متوترة بالفعل.

وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات لوقف الكارثة التي تتكشف أمام أعيننا. وأعتقد أننا جميعا نشترك في تحمل مسؤولية أخلاقية، وكذلك سياسية عن العمل. ويجب علينا جميعا أن ندعم جهود الوكالات الإنسانية بتمويل كاف ونتطلع إلى اجتماع إعلان التبرعات المقرر تنظيمه في 1 آذار/مارس على أمل أن يكون جميع المانحين كرماء.

واليوم، نصر مرة أخرى على تمكين الوكالات الإنسانية من القيام بعملها بطريقة آمنة ومأمونة ومن دون عوائق. إن قرار الولايات المتحدة إلغاء تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية لأسباب إنسانية جدير بالترحيب. ونواصل دعوة جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتمكين المنظمات الإنسانية التي تقوم بعمل منقذ للحياة من الوصول على نحو آمن ودون عوائق. إن القيود والعوائق التي تعترض عمل المنظمات الإنسانية غير مقبولة.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أثير الحالة غير المقبولة فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. وقد وصفها مارك لوكوك بأنها خطر واضح وماثل بالنسبة للجميع في اليمن. ونعلم أنه من دون القيام بالصيانة والإصلاح على نحو سليم، تشكل الناقلة ذلك الخطر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بيئية وإنسانية كارثية. ومن المؤكد أنه بالنظر إلى كل ما سمعناه اليوم فيما يتعلق بمعاناة الشعب اليمني، فإنها مشكلة يمكننا العمل على حلها. وندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى الانتهاء بسرعة من المناقشات وإصدار جميع التصاريح المطلوبة وإزالة جميع التأخيرات الإضافية حتى يتسنى إجراء عمليات التقييم والإصلاح المطلوبة على وجه السرعة. وبالنظر إلى العواقب الكارثية المحتملة للتقاعس، نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك عذر للعرقلة أو التأخير.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أهنئ السفيرة روندا كنغ على تقريرها الذي قدمته إلى المجلس وعلى قيادتها كرئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014). وأشكر أيضا السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وتثني كينيا كذلك على السيد غريفيث لمبادرته الأخيرة بالسفر إلى المنطقة لعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين. ونأمل أن تساعد هذه الاتصالات على التوصل إلى تفاهم وإيجاد زخم نحو توافق الآراء اللازم لإتاحة التوصل إلى الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار على نطاق البلد وتنفيذه لاحقا.

وبينما ترحب كينيا بتزايد الاتصالات الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء الحرب في اليمن، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد في الأعمال العدائية مؤخرا، ولا سيما في مأرب والحديدة، فضلا عن الهجمات عبر الحدود التي تثير تساؤلات بشأن مستوى التزام أطراف النزاع بقبول وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات السياسية.

وقد أدت هذه الحالة المقلقة إلى تفاقم التوترات الإقليمية إلى حد كبير وإفساح المجال أمام التهديدات المتزايدة للجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعات التابعة لتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية. ومن ضمن شواغلنا الخاصة في هذا الصدد ما يلي: تزايد التقارير عن انعدام الأمن البحري على امتداد البحر الأحمر وخليج عدن، ولا سيما التقارير عن تهريب الأسلحة قبالة سواحل الصومال، مما يشكل خطرا على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة؛ والهجمات المستمرة على السفن التجارية على طول طرق الشحن الرئيسية، مما يقوض حركة البضائع، بما في ذلك تدفق المساعدات الإنسانية؛ وانتشار الهجمات التي تستهدف المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة في اليمن. ويجب إدانة أي استخدام للإرهاب أو أي شكل من أشكال العنف من أجل تحقيق المصالح السياسية أو الأيديولوجية. ولذلك فإننا نؤيد جهود المبعوث الخاص الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية، ونؤكد كذلك، بالاتفاق مع المبعوث الخاص، على أن الحل المستدام الوحيد يجب أن يكون عملية سلام شاملة للجميع بملكية وقيادة يمنيتين.

كما يساورنا القلق إزاء استمرار التأخير والعراقيل التي تعوق تفتيش وإصلاح ناقلة النفط SAFER FSO. وفي ذلك الصدد، نحث جميع الأطراف على الإسراع في اتخاذ الترتيبات اللوجستية اللازمة للاعتناء بالناقلة على وجه السرعة، من أجل تفادي وقوع كارثة بيئية تلوح في الأفق.

ولا تزال الحالة الإنسانية كما وصفها السيد لوكوك مقلقة. وسيؤدي تزايد العمليات القتالية التي تشهدها مأرب وغيرها من الأماكن إلى تعريض حياة ملايين المدنيين الآخرين للخطر، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ومما يزيد الطين بلة أن الحالة الإنسانية تتيح فرصاً للتطرف والتجنيد على أيدي الإرهابيين.

وندعو المجتمع الدولي إلى الإسراع في زيادة ما يقدمه من دعم على النحو اللازم، بما في ذلك المشاركة في مؤتمر إعلان التبرعات المقبل بشأن اليمن، المقرر أن يعقده الأمين العام في 1 آذار/مارس وتشارك في استضافته السويد وسويسرا، من أجل الحيلولة دون انزلاق البلد إلى المجاعة. ومن ناحية أخرى،

ينبغي لأطراف النزاع أن تخفف التوتر بهدف تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

لقد مر عقد على إعراب الشعب اليمني بحماس عن تطلعاته إلى مستقبل أفضل. ومن المحزن أننا لم نشهد سوى تدهور في الحالة في اليمن، كما أن شعبه يعاني من البؤس وضيق العيش على نحو لا يطاق. وعلينا بالتأكيد أن نجد سبلا لمساعدة الشعب اليمني على التغلب على التحديات التي يواجهها لكي يعيد بناء حياته. وكينيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتحقيق ذلك الهدف.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشـــكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشـــؤون الإنسانية مارك لوكوك، وصديقتنا العزيزة السفيرة كنغ على إحاطاتهم.

لقد اســتمعنا مرة أخرى إلى تقارير عن الحالة الصـــعبة في اليمن. ولكن من المشـــجع حقا بروز إمكانيات التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولا يسعنا إلا أن نغتنم هذه الفرصة لوضع حد للحالة الإنسانية الخطيرة للغاية حتى يتمكن اليمن من العودة إلى حالة الاستقرار السياسي.

وفي هذا الصدد، نشيد بجهود السيد غريفيث لدفع العملية السياسية قدما. كما نرحب بعقد الاجتماع الخامس للجنة الإشـراف على تنفيذ اتفاق تبادل الأسـرى والمحتجزين، الذي عقد في عمان في شـهر كانون الثاني/يناير الماضي. ونحث الأطراف على مواصلة تلك المناقشات بصورة بناءة، وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشـروط عن جميع المرضـــى والجرحى والمســنين، والقاصـرين والنســاء، وكذلك جميع المحتجزين بصورة تعسفية.

ونرحب بالإعلانات التي أدلت بها إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بايدن بشـــأن الحالة في اليمن. ونشيد بصفة خاصة بالإعلان عن التراجع عن تصنيف جماعة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية، مما سيسمح للمنظمات الإنسانية في الأراضي التي تسيطر عليها تلك الجماعة بمواصلة عملها.

ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل حوادث العنف التي سـجلت في اليمن في الشـهر الماضـي، كما ذُكر هنا. وندين بشدة الهجمات التي شُنت مؤخرا في مأرب، فأسفرت عن مقتل مدنيين، فضـلا عن وقوع العديد من الإصـابات. وليس من شـأن تلك الجرائم إلا أن تنضـاف إلى القائمة الطويلة للفظائع التي يجب التحقيق فيها، ويجب ألا تمر من دون عقاب. كما ندين الهجمات على مطار أبها ومدينة خميس مشـيط في المملكة العربية السعودية.

وبعد ما يقرب من سبع سنوات من النزاع، يستمر تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، التي هي أصلا جِدُّ خطيرة. وفي عام 2020، مقارنة بالعام السابق، شهد شمال اليمن، وهو أحد أكثر المناطق تضـرراً من النزاع، زيادة بنســبة 52 في المائة في عدد الأطفال ضـــحايا ســـوء التغذية. وبالمثل، لم تُحصَّـــل في العام الماضي سوى نسبة 55 في المائة من التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للبلد.

وقد زادت عمليات نقل الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد أدى تدفق تلك الأســـلحة من دون ضـــابط إلى تأجيج العنف في اليمن. وقد أظهرت تقارير فريق الخبراء باســتمرار أدلة واضـــحة على انتهاكات حظر الأســلحة واســتخدام الأســلحة ونُظم الإيصـــال المتطورة بصورة متزايدة.

ونوجه نداء قويا مرة أخرى من أجل فرض ضوابط دولية أكثر صرامة على عمليات النقل، والاحترام الكامل لحظر الأســلحة. ونحث البلدان المصـــدرة على النظر بجدية في العواقب الوخيمة التي يعاني منها الســكان المدنيون من جراء عمليات نقل الأســلحة هذه، وهي أســلحة يتحمل المســتخدمون النهائيون لها المسؤولية إلى حد كبير عن المأساة الإنسانية في اليمن.

وأخيرا، تعرب المكسيك، شأنها في ذلك شأن غيرها، عن قلقها إزاء استمرار التأخير في تفتيش ناقلة النفط FSO SAFER. وندعو الحوثيين إلى الكف عن فرض شـــروط جديدة حتى تتمكن أفرقة التفتيش التابعة للأمم المتحدة من الوصـــول فورا إلى الســـفينة، وبالتالي تجنب وقوع كارثة بيئية وإنســـانية واقتصادية جديدة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والسفيرة كنغ، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، على ملاحظاتهم الاستهلالية.

إننا نشعر بالجزع إزاء التصعيد الأخير للعنف، بما في ذلك الهجوم على مأرب والهجمات المتكررة بالقذائف والطائرات بدون طيار على المملكة العربية السعودية. وتلك الهجمات تؤكد الحاجة إلى هدنة وعملية سياسية شاملة للجميع لإنهاء النزاع. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف كذلك على عدم تصعيد النزاع في الحديدة، ولكن على تنشيط آلية المراقبة المشتركة.

ونشعر بالاستياء إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. ويجب على الحوثيين أن يزودوا فريق الأمم المتحدة بإمكانية الوصول الفوري وغير المشروط إلى الناقلة لتقييم حالتها وإجراء الإصلاحات الأولية. إن هذا أمر في غاية الأهمية لتفادي كارثة بيئية وإنسانية محتملة. فلا وقت للمزيد من التأخير. وأود كذلك أن أشدد على أهمية التعاون الكامل مع المنظمة الدولية للهجرة وجميع وكالات الأمم المتحدة.

وكما سمعنا، فإن عشرات الآلاف من اليمنيين معرضون لخطر الموت جوعا إذا لم يتم توفير الأموال اللازمة. وهذا أمر يبعث على القلق وينبغي أن يحفزنا جميعا على اتخاذ إجراء عاجل. ويجئ المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين الذي سيعقد في جنيف في 1 آذار/مارس، والذي تشارك في استضافته السويد وسويسرا، في الوقت المناسب جدا وسيكون بالغ الأهمية لضمان التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية. ونحث جميع المانحين على تقديم مساهمات سخية ونأمل أن نرى المانحين السابقين من بلدان الخليج يستأنفون دعمهم بمساهمات كبيرة.

ولكن تود النرويج أن تشدد على أن السبيل الوحيد لحل الأزمة الإنسانية حقا هو إيجاد حل سياسي.

بالإشارة إلى الإحاطة التي قدمتها السفيرة كنغ، رئيسة لجنة القرار 2140، ترحب النرويج بالتقرير الأخير الذي قدمه فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن وبرحلته إلى عدن. إن تقاريره عن الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع تبعث على الأسى. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكفالة الحماية الكاملة للمدنيين المتضررين من الأعمال العدائية، ولا سيما الأطفال، ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

لقد شاركت النرويج في وفد البلدان الأوروبية الذي زار عدن في شباط/فبراير، بقيادة الاتحاد الأوروبي. ونرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في عدن وبعملها المشترك للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد. إن التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض هو المفتاح. وسيكون من المهم للغاية التركيز على تحقيق الاستقرار في الجنوب وضمان تقديم الخدمات التي تمس الحاجة إليها إلى السكان.

في الختام، ترحب النرويج بالجهود الدبلوماسية المتجددة والحوار مع الشركاء الإقليميين لإنهاء الحرب في اليمن. ويجب أن تضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية بدور في أي حل سياسي، فيما يجب أن يواصل اليمنيون الإمساك بزمام العملية. ونحث جميع الأطراف على نبذ العنف والتركيز على العملية التي تقودها الأمم المتحدة. ونؤكد لمارتن دعمنا الكامل.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

نشكر مارتن غريفيث على إحاطته بشأن الحالة في اليمن والخطوات المتخذة لاستئناف عملية التفاوض. كما نشكر مارك لوكوك على تقييمه للحالة الإنسانية في البلد ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، روندا كنغ، على تقديمها استعراضا لأنشطة تلك الهيئة الفرعية.

ونعيد تأكيد دعمنا الثابت لجهود المبعوث الخاص. وننوه إلى ضرورة تعبئة تلك الجهود إذ تتصاعد المواجهة في اليمن. ويساورنا القلق إزاء التصعيد في محافظة مأرب وفي مناطق أخرى من اليمن وندين الهجمات المتصاعدة على أراضي المملكة العربية السعودية، ولا سيما مطار أبها. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى وقف إطلاق النار وبدء عملية تفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن يتوقف العمل المسلح وأن تُتخذ، في نفس الوقت، تدابير لبناء الثقة في المجالات السياسية والعسكرية والمدنية. فمن شأن هذه التدابير أن تساعد على تحسين الحالة الإنسانية المزرية للسكان. ومن المهم مواصلة مكافحة الإرهابيين الذين يستغلون النزاع الذي طال أمده للحفاظ على مواقعهم في اليمن وخارج حدوده.

ونرحب بجهود السيد غريفيث الرامية إلى تهيئة بيئة بناءة للتسوية السياسية اليمنية وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وسنشجع – في اتصالاتنا مع كل من اليمنيين والجهات الفاعلة الإقليمية – على السعي إلى إيجاد حلول توفيقية. ونرحب بقرار الإدارة الأمريكية بإعادة النظر في قرارها السابق بإضافة أنصار الله إلى قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

لقد تم في 18 ديسمبر 2020 تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تم فيها لأول مرة تخصيص نسبة كبيرة من المناصب الوزارية لممثلي المناطق الجنوبية لدعم تنفيذ اتفاق الرياض المبرم في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والذي كان يهدف إلى تطبيع الوضع في جنوب اليمن.

ونأمل أن يؤدي تنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه إلى تعزيز الأمن العام وأن يسمح بالتركيز على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الملحة التي تواجه ذلك الجزء من اليمن. كما نؤيد التنفيذ العملي لأحكام اتفاق الرياض المتعلقة ببدء مفاوضات تشمل وفدا موحدا يضم السلطات اليمنية الرسمية والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب قيادة جماعة أنصار الله، بشأن المسائل المرتبطة بالهيكل السياسي المستقبلي لليمن.

ونعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها "بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة" لدعم اتفاق ستوكهولم الذي يهدف إلى النهوض بتسوية شاملة.

إن المشاكل الإنسانية الهائلة في اليمن تتطلب حلا عاجلا، أي منع الجوع والمرض، بما في ذلك فيروس كورونا. وفي هذا السياق، ندعو المانحين، بما في ذلك من المنطقة، إلى زيادة الدعم المالي اللازم لبرامج الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الأساسية، بما فيها تلك التي تكفل الأمن الغذائي للسكان والحصول على المياه النظيفة والخدمات الطبية. ويجب توزيع المساعدة الإنسانية لليمن على أساس غير تمييزي بين جميع سكان البلد. وندعو إلى رفض الخطوات الأحادية الجانب داخل اليمن وخارجه التي تعوق عمل

العاملين في المجال الإنســاني. ونحن مقتنعون بأن مشـكلة ناقلة النفط صــافر يمكن، وينبغي، أن تُحل عن طريق وساطة الأمم المتحدة.

ونشدد على أن التسوية السياسية في اليمن ستسهم إسهاما كبيرا في خفض التصـعيد في المنطقة دون الإقليمية. وندعو زملاءنا إلى التعاون على هذا المســـار، على أســـاس القرار 598 (1987) والمفهوم الروسي للأمن الجماعي، في جملة أمور.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

نشكر نحن أيضا المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. ونرحب – بل ونشيد – بالعمل الهام الذي يضطلعان به هما وفريقاهما.

”يؤسفني“ – هكذا استهل مارتن حديثه في هذا الصباح. وإنني محبطة. فنحن بالفعل ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء أن الحالة الإنسانية ما زالت تتدهور وتزداد سوءا. ولئن كان خطر المجاعة يلوح في الأفق بالنسبة للبعض، فإنه حقيقة واقعة بالنسبة للآخرين. ونأمل أن يؤدي الزخم الإيجابي المتولد من العدول عن تصنيف الحوثيين إلى تسهيل استمرار استيراد السلع الأساسية إلى اليمن وأن يُحدث تأثيرا ملموسا على أرض الواقع. ونشيد بالولايات المتحدة في ذلك الصدد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن من الضروري توفير تمويل إضافي لخطة الاستجابة الإنسانية ودعم الاقتصاد. ونعرب عن قلقنا بحزن لأن من المتوقع أن يعاني أكثر من مليوني طفل يمني دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد بحلول نهاية عام 2021. ونكرر ملاحظات السيد ديفيد بيسلي الذي أكد أن ”معاناة كل طفل من سوء التغذية تعني أيضا أن هناك أسرة تكافح من أجل البقاء“. تحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات الذي سيعقد في 1 آذار/مارس. ونحث المانحين، بما في ذلك بلدان المنطقة، على النظر في زيادة تبرعاتهم وضمان صرف تعهداتهم في أقرب وقت ممكن.

ونعرب عن شعورنا بالقلق من استمرار العنف، بما في ذلك في الحديدة، لأنه سيقوض الحوار السياسي. وعلاوة على ذلك، يعدُّ التصعيد العسكري الأخير في مأرب أمرا مثيرا للقلق الشديد لأنه يهدد بتفاقم الأزمة الإنسانية ويعرض ملايين المدنيين للخطر، بمن فيهم المشردون داخليا. ونناشد جميع الجهات الفاعلة في اليمن أن تعمل بحسن نية مع بعضها البعض ومع المبعوث الخاص وأن تمتنع عن أي أعمال مزعزعة للاستقرار. ولن تمضي بنا المكاسب التي تحققت بالوسائل العسكرية إلا بضعة أشواط، ثم يليها الحوار السياسي الذي يعتبر الطريق الوحيد العملي المؤدي إلى السلام والأمن والازدهار بصورة مستديمة.

ويجب ألا تبطئ الأطراف التعاون فيما بينها. ويجب أن تستأنف المفاوضات السياسية جنباً إلى جنب مع إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق وفقا للمبادئ الإنسانية. وقد عولجت جميع هذه المسائل في الإعلان المشترك الذي اقترحه المبعوث الخاص الذي يجب إبرامه بأقصى قدر من الإلحاح.

ونؤكد أن الحل الوحيد يكمن في عملية سياسية بقيادة اليمن وملكيته، بما في ذلك تعددية الأصوات في البلد. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى القيام بدورهم ودعم الشعب اليمني. ويتطلب هذا أن توقف جميع الدول الأعضاء نقل الأسلحة إلى الأطراف في البلد، سواء مباشرة أو عن طريق وكلاء أو أطراف ثالثة. وبالمثل، يجب وقف أشكال أخرى من المساعدة التي تمكن من شن الهجمات على مختلف الأطراف.

وندعو إلى تجديد الالتزام باتفاقي ستوكهولم والرياض. ويعدُّ مجلس الوزراء الذي شُكّل حديثا تقدما كبيرا وهاما. ونشجع الأطراف على العمل معا من أجل مواصلة الوفاء بالتزاماتها. ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن الطرفين قد استأنفا مناقشة تبادل الأسرى. ونشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تلك العملية. وهذا تدبير هام لبناء الثقة ويهيئ مناخا يعزز قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها

الأخرى واستعدادها لذلك. لقد كان آخر تبادل للأسرى دليلا على أن بإمكان الأطراف العمل معا بشكل بنّاء لدفع الجهود نحو تحقيق السلام.

ونختتم بالدعوة إلى إحراز تقدم عاجل بشأن ناقلة النفط صافر. ولا تزال هذه المسألة معلّقة بالرغم من الجهود التي لا حصر لها للتحضير لإيفاد بعثة للتقييم وتنفيذها. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتجنب تسييس هذه المسألة، مع إعطاء الأولوية للبيئة والشعب اليمني ومنطقة البحر الأحمر بأسرها. ولا يزال الجدول الزمني لنشر البعثة غير مؤكد، كما ذكّرنا السيد لوكوك في الإحاطة التي قدمها في وقت سابق. عليه، نحث على الشفافية وزيادة الاتصال بين الأطراف حتى يمكن تجنب المزيد من التأخير، وهو ما يشكل، كما أكد السيد لوكوك عن حق، خطرا واضحا وقائما للجميع.

ونؤكد من جديد تأييدنا لشعب اليمن ولمقدمي الإحاطات. وكما ناشدنا المبعوث الخاص: فسوف تأتي السياسة في وقت لاحق، ولكن يجب الآن إعطاء الأولوية للشعب اليمني. ويجب وقف العنف، ويجب إنهاء النزاع. ونناشد الجميع بقوة أن يلبوا هذه الدعوة.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي في البداية أن أتقدّم بالشكر للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ولوكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما القيمتين حول تطوّرات الوضع في اليمن.

السيّدة الرئيسة

بقدر ما تفاءلنا خيرا بالمؤشّرات الإيجابية التي ظهرت خلال الفترة الأخيرة في إطار الجهود والمساعي التي يقوم بها المبعوث الأممي مارتن غريفيث مع مختلف الأطراف لوقف الأعمال العدائية وتحريك مسار التسوية السياسية، فإنّ التطوّرات الميدانية الأخيرة وعودة التصعيد والهجوم الجاري على مدينة مأرب، والذي ندينه، يبعث على القلق وينذر بمزيد من تعقيد الأوضاع وتضاؤل إمكانيات استئناف مفاوضات الحل السياسي الذي لا بديل عنه لإنهاء الأزمة اليمنية. فقد كنّا نأمل في التزام جميع الأطراف بخيار التهدئة والسلام والبناء على الزخم الدبلوماسي لإنهاء الحرب والاحتكام إلى المفاوضات ووضع مصلحة الشعب اليمني فوق كل اعتبار.

من جهة أخرى، فإنّ هذا التصعيد سيؤدّي إلى مزيد من تعميق الأزمة الإنسانية المتفاقمة وسيعرّض حياة أكثر من مليوني مدني للخطر كما سيدفع بمئات الآلاف إلى النزوح داخليا بكلّ ما قد يترتّب عن ذلك من تداعيات على جميع المستويات. ففي بلد يعتمد 80 بالمائة من شعبه على المساعدات الإنسانية، ويتعرض مئات الآلاف من أطفاله لشتى أنواع الأمراض وسوء التغذية ومخاطر الألغام والحرب، لا يحتاج إلا إلى التهدئة والأمن والسلم والاستقرار.

لقد أثبتت أحداث السنوات الماضية وما رافقها من خسائر فادحة في الأرواح ودمار في البنى التحتية ومآس إنسانية غير مسبوقة، أنّ الخيار العسكري لا يمثّل الحل بل يزيد الأوضاع تدهورا وتعقيدا، علاوة على تأثيراته على الأمن والاستقرار في عموم المنطقة. وفي هذا الإطار فإنّنا ندين استهداف المنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية.

ومن هذا المنطلق، نجدّد التأكيد على أنّ السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة اليمنية وإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن ووضع حدّ لمعاناة الشعب اليمني، يمرّ حتما عبر العملية السياسية برعاية الأمم المتّحدة على أساس المرجعيات المتفق عليها المتمثّلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن بما فيها القرار 2216 (2015). كما ندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار التزاما بقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، بما يفسح المجال لاستئناف المفاوضات نحو صياغة حلّ نهائي يعيد الأمن والاستقرار ويضمن سيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه.

كما نؤكّد على ضرورة تحييد المدنيين الأبرياء واللاجئين والنازحين والمنشآت المدنية واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونتطلّع في هذا السياق إلى نتائج التحقيق بشأن الهجوم الجبان الذي استهدف أعضاء الحكومة اليمنية فور وصولهم لمطار عدن والذي يهدف إلى نسف مسار التهدئة وعرقلة الجهود الرامية لتحقيق السلام.

السيدة الرئيسة

تمثّل معالجة الوضـــع الإنســـاني المتدهور في اليمن أولوية ملحّة لمنع انتشـــار المجاعة والأوبئة وحصـول كارثة إنسـانية ولتخفيف معاناة الشعب اليمني. وفي هذا الإطار نجدّد التأكيد على ضـرورة تسـهيل وصـــول المســـاعدات الإنســـانية والتوصّـــل إلى حلول تمكّن من فتح المطارات وإعادة فتح الموانئ وصـــرف الرواتب. كما نؤكّد على أهمية توفير المســاعدات الطبية اللازمة للحدّ من انتشــار جائحة كوفيد-19 وتعزيز جهود مجابهتها.

وفي نفس الســـياق، يعرب وفد بلادي عن أمله في نجاح اجتماع الجهات المانحة المزمع عقده في بداية الشـــــهر القادم الذي من شـــــأنه أن يوفّر الإمكانات المادية الضـــــرورية لدعم ومواصـــــلة برامج الإغاثة الإنسانية.

وفي الختام، تبقى ناقلة النفط صـــــافر في ســـــلّم الأولويات لما تمثّله من خطر بيئي وإنســـــانيي واقتصـادي في البحر الأحمر بسبب تداعي هيكلها، وندعو في هذا الإطار، إلى استكمال وتيسير الإجراءات الخاصّة بتنقّل الخبراء الأمميين للقيام بالمعاينات الفنية والإصلاحات اللازمة في أقرب الآجال.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والسفيرة كنغ على إحاطاتهم.

بالنسبة لليمن، بدأ عام 2021 إلى حد ما كما انتهى عام 2020: نزاع مستعصي مع ما يهدد بأن يكون أسوأ مجاعة منذ عقود. ولكن كما سمعنا، هناك فرصة. وتشكل زيادة مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن، بما في ذلك إلغاء التصنيف، معلما مرحبا به. ونؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة للتوسط في التوصل إلى اتفاق ينهي الأعمال العدائية ويخفف القيود الاقتصادية ويؤدي إلى عملية سياسية شاملة.

ومع ذلك، رد الحوثيون على هذا السعي من أجل السلام بتصعيد هجماتهم ضد المملكة العربية السعودية وشن هجوم جديد على مأرب – المدينة التي لجأ إليها مليون يمني. وسوف يتطلب الأمر جهوداً جماعية من مجلس الأمن لإقناع الحوثيين بوقف هذا الهجوم. ولن ينتهي هذا النزاع بدون التوصل إلى اتفاق شامل، تشارك فيه جميع الجماعات السياسية الرئيسية في اليمن، بمن في ذلك الحوثيون. وفي هذا الصدد، أرحب بالتصريحات الداعمة التي تلقاها مارتن غريفيث خلال زيارتيه الأخيرتين إلى طهران والرياض، وآمل أن يستقبل الحوثيون الآن المبعوث الخاص في صنعاء لمناقشة سبل المضي قدما.

وكما سمعنا، بينما تحتدم الحرب، يواجه ملايين اليمنيين خطر المجاعة. ولمنع حدوث مجاعة، يجب على المجتمع الدولي وشركاء اليمن الرئيسيين قطع تعهدات في مؤتمر إعلان التبرعات في 1 آذار/مارس – أو قبل ذلك، كما قال السيد لوكوك. لن يرحمنا التاريخ – ولا الشعب اليمني – إذا فشلنا.

ويوضح القرار 2417 (2018) أنه يجب عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، كما سمعنا، فإن القيود التي تفرضها الحكومة اليمنية على واردات الوقود تزيد الأسعار بشكل حاد، مما يهدد تقديم الخدمات الأساسية ويعرض حياة اليمنيين للخطر. كما أن هناك حاجة عاجلة إلى تقديم مساعدات مالية خارجية كبيرة إلى البنك المركزي اليمني.

وأخيراً، فإن المزيد من التأخيرات بسبب الحوثيين لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقييم حالة ناقلة النفط FSO SAFER أمر غير مقبول. ومع احتمال تحديد سفينة أخرى، آمل أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تحدد بمزيد من التفصيل ما الذي تحتاجه أيضا من الحوثيين لنشر هذه البعثة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أشكر الرئيسة ومقدمي الإحاطات اليوم.

وكما أشار مقدمو الإحاطات هذا الصباح، تستعد الولايات المتحدة لتنشيط الجهود الدبلوماسية، إلى جانب الأمم المتحدة وغيرها، من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب في اليمن. وإذ نفعل ذلك، أود أن أكون واضحا بأننا سندعم تماما جهود المبعوث الخاص الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأطراف على أساس العناصر التي حددها هذا الصباح، وسيظل هدفنا هو يمن موحد ومستقر، وخال من النفوذ الأجنبي.

وتأكيداً على الأولوية التي توليها الولايات المتحدة لإنهاء النزاع ومواجهة الكارثة الإنسانية في اليمن، عيّن الرئيس بايدن تيموثي لندركنغ مبعوثاً خاصاً للولايات المتحدة إلى اليمن، كما أشار إلى ذلك مقدمو الإحاطات والعديد من زملائي في مجلس الأمن هذا الصباح. وأود أن أعرب عن امتناني للترحيب الذي أبداه العديد من أعضاء المجلس بأنباء هذا التعيين. وأعتقد أن هذا الترحيب يعكس واقع أنه من المعروف بشكل جيد عمق خبرة المبعوث الخاص لندركنغ فيما يتعلق باليمن، وأعتقد أن هذه الخبرة يتم استغلالها بالفعل، حيث سافر مؤخرا إلى الرياض للعمل مع المبعوث الخاص غريفيث وشركائنا هناك لرسم مسار نحو السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، ودعماً لهذه الجهود الدبلوماسية، كما ذُكر، أعلن الرئيس بايدن أيضاً الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة تنهي دعمها للعمليات الهجومية التي تقودها قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن، بما في ذلك وقف مبيعات الأسلحة ذات الصلة. ولكنني، في الوقت نفسه، أود أن أكون واضحاً في أننا نظل ملتزمين بمساعدة شركائنا في الدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات، مثل الهجوم الذي شنه الحوثيون على طائرة مدنية في مطار أبها في المملكة العربية السعودية في 10 شباط/فبراير. وأود أيضا أن أغتنم هذه اللحظة لأذكر بمحاولة الحوثيين اغتيال مجمل أعضاء مجلس الوزراء اليمني في 30 كانون الأول/ديسمبر، تلك المحاولة التي أودت بشكل مأساوي بحياة مدنيين أبرياء. وفي رأينا، لا تزال هذه الهجمات تبرهن على عدم رغبة الحوثيين في الانضمام إلى عملية المبعوث الخاص غريفيث، وهو ما يضع الحوثيين في تعارض تام مع مصالح الشعب اليمني.

كما تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في اليمن، التي وصفت ببلاغة هذا الصباح. واعترافا بالحالة الإنسانية المتردية، وبعد الاستماع إلى تحذيرات السيدين لوكوك وغريفيث – ومن مجموعات إنسانية أخرى ومن أعضاء في الكونغرس، قررت إدارة بايدن أن تصنيف الولايات المتحدة لجماعة أنصار الله كجماعة إرهابية يمكن أن يكون له تأثير مدمر على حصول اليمنيين على السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود. ولذلك، ألغت إدارة بايدن هذه التصنيف، اعتبارا من 16 شباط/فبراير، كما ذُكر.

وأريد أن أكون واضحا في أن ذلك القرار قد اتخذ لأنه يعكس الأولوية التي نوليها لتيسير المساعدة الإنسانية والاستيراد التجاري للبضائع الأساسية الحيوية مثل الغذاء والوقود في مواجهة هذه الحالة العصيبة. كما أنه يعكس تركيزنا على تنشيط الدبلوماسية مرة أخرى، إلى جانب الأمم المتحدة وغيرها، بغية إنهاء الحرب ذاتها. وسنواصل إنفاذ الجزاءات الحالية التي تفرضها الأمم المتحدة والولايات المتحدة على بعض أعضاء جماعة أنصار الله، وسوف نراقب عن كثب أنشطة الجماعة لتقييم ما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ إجراءات إضافية.

وكما أبلغنا السيد لوكوك للتو في إحاطته، فإننا أيضا نشعر بالقلق إزاء نقص التمويل اللازم للاستجابة الإنسانية، لا سيما في وقت سيواجه فيه أكثر من 16 مليون يمني انعداما حادا للأمن الغذائي بحلول حزيران/يونيه. لقد كانت الولايات المتحدة أكبر مانح إنساني للاستجابة الإنسانية العام الماضي في اليمن، ونحث الآخرين على المبادرة والمساهمة بالتمويل من أجل توسيع نطاق تقاسم الأعباء وضمان وصول برامج إنقاذ الأرواح التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى ملايين اليمنيين المحتاجين. ونشجع بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توفير أموال إضافية للاستجابة الإنسانية في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل لإعلان التبرعات في آذار/مارس.

وكما أشير، فإن الولايات المتحدة لا تزال منزعجة للغاية من استمرار هجمات الحوثيين غير المقبولة في اليمن والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة التي وقعت في محافظتي مأرب والجوف. وندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات، بما في ذلك تلك التي تلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية، والوقف الفوري للزحف نحو مأرب، الذي، كما سمعنا، لن يجلب سوى المزيد من المعاناة للشعب اليمني.

وفي حين تبدو جميع الأطراف الأخرى عازمة على إيجاد طريقة للوصول إلى حل سلمي لهذا النزاع الرهيب، تتواصل الحملة العسكرية للحوثيين، كما سمعنا، بلا هوادة. ونلاحظ أيضا توصل المزيد من البلدان إلى نفس النتيجة التي توصلنا إليها: وهي أن الحوثيين كانوا مسؤولين مسؤولية أحادية عن المحاولة المروعة لاغتيال أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة في هجومهم على مطار عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر. ونحث الحوثيين على وقف هذه الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، وعلى إظهار التزام حقيقي بالمشاركة البناءة في جهود المبعوث الخاص لتحقيق السلام.

وبالمثل، نشعر بخيبة أمل كبيرة لأن الحوثيين يواصلون تأخير بعثة تقييم حالة ناقلة النفط SAFER FSO. لقد واصلوا لمدة عامين تقريبا تغيير قواعد اللعبة. لقد حان الوقت لكي يتوقف الحوثيون عن تقديم الأعذار والمماطلة. ونحث الدول الأخرى على الضغط على الحوثيين للسماح بالمضي قدماً في عملية التقييم على الفور.

وأخيرا، أود أن أشكر السفيرة كنغ على موافاتنا بآخر المستجدات بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014). إن تنفيذ جزاءات مجلس الأمن أداة هامة للضغط على من يقوضون السلام والأمن في اليمن، ولتغيير سلوكهم المزعزع للاستقرار. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا جميعا في المجلس التزام بتنفيذ هذه الجزاءات كما ذُكر سابقا، وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن هذا الشهر لتمديد تجميد الأصول وحظر السفر وولاية فريق الخبراء المعني باليمن. كما نتطلع إلى أن يقدم الفريق تقريرا عن النتائج التي توصل إليها من زيارته الأخيرة إلى عدن فيما يتعلق بهجوم 30 كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أختم بالقول، كما أوضح الرئيس بايدن، أن الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سياسي شامل لهذا النزاع الرهيب. وهذا يعني أن اليمنيين من جميع الخلفيات يجب أن يشاركوا في صياغة مستقبل مشترك لبلدهم. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأمم المتحدة وفي المجلس، لجعل ذلك حقيقة واقعة.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

في البداية، نشكر السفيرة إنغا روندا كنغ، رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) وفريق الخبراء وفريقها على الأعمال الهائلة التي اضطلعت بها اللجنة في عام 2020. فقد اختتمت اللجنة بنجاح، تحت قيادتها القديرة، تقريرها الدوري عن أعمالها (انظر S/2012/79).

ونود أن نرحب بالممثل الدائم لليمن في الجلسة.

ونشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق لجميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان خلال هذا الوقت البالغ الصعوبة.

ويظل الشهران الأولان من عام 2021 يشهدان قتالا ضاريا في اليمن، لا سيما في الحديدة ومأرب. ونحن قلقون جدا إزاء هذا الاتجاه نحو التصعيد العسكري. ونشاطر في ذلك الصدد رأي وكيل الأمين العام لوكوك، والمبعوث الخاص غريفيث، بأن الحالة الراهنة قد عرضت حياة ملايين المدنيين اليمنيين للخطر.

ومن الملح للغاية أن تلبي الأطراف المعنية نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار وأن توقف فورا جميع العمليات العسكرية وأن تستأنف المفاوضات من أجل إصدار إعلان مشترك من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد.

ومن شواغلنا الأخرى الحالة الإنسانية المتردية وانعدام الأمن الغذائي والأزمة الاقتصادية، من بين عوامل أخرى. فمن المثير للجزع أن نعلم من برنامج الأغذية العالمي أن اليمن يترنح على شفا كارثة كبرى، حيث وصلت معدلات سوء التغذية لدى الأطفال إلى مستويات قياسية. ومن المتوقع، وفقا لتقرير مشترك صادر عن وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، أن يعاني 2,3 مليون طفل، بمن فيهم نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة، من سوء التغذية الحاد في عام 2021. ومن بين هؤلاء يمكن أن يعاني ما يقرب من 400 ألف طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم. وأكثر من 16,2 مليون شخص لا يقدرون على تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية.

وبغض النظر عن هذه الظروف، لا يمكن تنفيذ البرامج الإنسانية تنفيذا كاملا بسبب استمرار العجز في المساهمات المالية. ونكرر دعمنا لعقد مؤتمر المانحين الدوليين لليمن في 1 آذار/مارس. وفي هذه المناسبة، ندعو المانحين الدوليين والمجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من التمويل لليمن. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم المساعدة المالية للغرض الصحيح والأشخاص المحتاجين، ولا سيما الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال.

وكذلك نشدد على ضرورة امتثال الأطراف المعنية للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ونشدد على أهمية إيصال العمليات الإنسانية من دون عوائق إلى أرجاء اليمن.

وعلى خلفية تلك الحالة، نرحب بالتطورات الأخيرة من أجل كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني. ومما يبعث على الأمل أن نرى التزامات وجهودا نحو إنهاء الحرب في اليمن من خلال استئناف محادثات السلام والأنشطة الدبلوماسية الأخرى. ونحث جميع الأطراف المعنية في ذلك الصدد على

التحلي بمزيد من ضبط النفس وتهيئة بيئة مواتية واغتنام هذه السانحة لإعطاء فرصة للعملية السياسية في اليمن وكذلك للسلام والاستقرار في المنطقة.

ومن الضروري أن تنفذ جميع الأطراف المعنية اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض تنفيذا كاملا بوساطة الأمم المتحدة. ونعيد تأكيد دعمنا لسيادة اليمن واستقلاله وسلامة أراضيه في تلك العملية. كما ينبغي كفالة وتعزيز مشاركة المرأة مشاركة هادفة في العملية السياسية.

وفيما يتعلق بمسألة تناولها المجلس عدة مرات – وهي ناقلة النفط "صافر" – نحث جماعة أنصار الله مرة أخرى على تيسير عملية الموافقة على السماح للفريق التقني التابع للأمم المتحدة بتقييم الناقلة وأداء واجباته. فيجب أن نمنع مخاطر كارثة بيئية من تعريض الحياة البحرية للخطر والتأثير على عمليات الشحن البحري في البحر الأحمر.

وفي الختام، نود أن نعيد تأكيد دعمنا للعمل الدؤوب الذي يضطلع به المبعوث الخاص وفريقه والوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية لصالح اليمن والشعب اليمني.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله علي فاضل السعدي

[الأصل: بالعربية]

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم، سعادة السفيرة، بأصدق التمنيات بالنجاح في إدارتكم أعمال المجلس للشهر الحالي وأن أهنئ سلفكم المندوب الدائم لتونس الشقيقة على رئاسته الموفقة في كانون الثاني/يناير الماضي.

تسعى الحكومة اليمنية، السيدة الرئيسة، من منطلق مسؤوليتها تجاه أبناء الشعب اليمني، وبتوجيه وقيادة من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ليس فقط لوقف الحرب العبثية التي شنتها الميليشيات الحوثية، بدعم وتمويل وتسليح من النظام الإيراني المارق، وإنما إلى إنهاء النزاع بشكل جذري. حيث تواصل الحكومة انخراطها البناء مع جهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، للتوصل إلى السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، ألا وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى رأسها القرار 2216 (2015).

بالإضافة إلى الانخراط في الجهود الدبلوماسية الدولية للوصول إلى حل سياسي يوقف الحرب، ترحب الحكومة اليمنية – في هذا الإطار – بتعيين الإدارة الأمريكية السيد تيموثي لندركنغ مبعوثا خاصا إلى اليمن. وبدلا من التعامل الإيجابي مع هذه الجهود ومع قرار الإدارة الأمريكية بإلغاء تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية، قامت الميليشيات الحوثية بتصعيدها العسكري الخطير مؤخرا في محافظة مأرب المكتظة بالسكان والنازحين من خلال هجوم عسكري واسع وعلى مختلف الجبهات – بالإضافة إلى القصف بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة من دون طيار – الذي يدخل يومه الحادي عشر، وكذلك استهدافها الأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، ومنها استهداف مطار أبها المدني بطائرة مسيرة من دون طيار. كل هذا يأتي بالتزامن مع التحركات الأممية والدولية لإحلال السلام وإنهاء الحرب، ويؤكد الموقف الحقيقي لهذه الجماعة من عملية السلام ويظهر بوضوح أن هذه الميليشيات تتحرك كأداة لتنفيذ جداول الأعمال الإيرانية لإفشال كل الجهود التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء والمجتمع الدولي لإنهاء الصراع.

وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لوقف هذا التصعيد الخطير على محافظة مأرب واتخاذ موقف صارم وحاسم ومراجعة المواقف. فقد حذرت الحكومة اليمنية من إرسال إشارات ورسائل خاطئة من المجتمع الدولي ستعمل على تخفيف الضغط وتشجيع الحوثيين على التصعيد ومواصلة أعمالهم الإجرامية العسكرية وهجماتهم الإرهابية على المدنيين ومحاولة فرض أمر واقع على اليمنيين

ولم ننتظر كثيرا لنرى الانعكاس السلبي لهذه الرسائل وما حذرنا منه. ولم ننتظر كثيراً لنرى الانعكاس السلبي لهذه الرسائل وما حذرنا منه. ولذلك، ندعو المجلس إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على تلك الميليشيات، ومن خلفها النظام الإيراني، لوقف عدوانها وتصعيدها العسكري، ووضع حد لسلوكها الإجرامي والإرهابي ودفعها نحو خيار السلام لتجنيب الشعب اليمني المزيد من الدمار والمعاناة.

مثل اتفاق ستوكهولم بارقة أمل في نهاية عام 2018 كخطوة إيجابية ومتقدمة نحو الوصول إلى السلام الشامل، وذلك من خلال اتفاقاته الثلاثة حول الحديدة، وتعز، وتبادل الأسرى والمعتقلين. ولكننا اليوم،

وبعد أكثر عامين، نرى أن هذا الاتفاق لم يمثل للميليشـيات الحوثية سـوى وسـيلة لإطالة أمد الحرب وفتح جبهات جديدة واستغلال المعاناة الإنسانية لليمنيين. ففي الحديدة، تواصل تلك المليشيات ارتكاب الانتهاكات الإنسانية الجسيمة واستهداف المناطق السكنية، وآخرها تدمير مسجد القاسمي في حي المنظر خلال الأسبوع الماضـي، وحولت الميليشـيات مدينة الحديدة إلى ثكنة عسـكرية بما في ذلك اسـتحداث الأنفاق والحفريات، ونشـر تعزيزات عسـكرية في مداخل وشـوارع المدينة، واسـتهداف المدنيين والمنشـآت الصـناعية والأعيان المدنية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وانتشار المجاعة في بعض مناطق المحافظة.

ومن المؤسـف أنه منذ إنشـاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، لم تتمكن البعثة حتى اليوم من القيام بكامل مهامها نتيجة استمرار المليشيات الحوثية في تقويض تنفيذ اتفاق الحديدة وعرقلة عمل البعثة وتقييد حريتها وحركتها، ورفض إزالة الألغام ومنع فتح مسارات إنسانية، كما لم تتمكن من التحقيق في حادثة استهداف ضابط الارتباط الصليحي، وهو ما يعني أنها غير قادرة على حماية ضباط الارتباط العاملين تحت إطارها، ونجدد هنا الدعوة بنقل مقر البعثة إلى منطقة لا تخضـع فيها لعراقيل وابتزاز الحوثيين وأن تسـتأنف دورياتها ونقاط المراقبة وتحركاتها البحرية. وتسـتمر الميليشـيات الحوثية في ارتكاب الأعمال التخريبية والإرهابية في البحر الأحمر ومضـيق باب المندب من خلال إطلاق الزوارق المفخخة والطائرات المسـيرة وزرع الألغام البحرية، مما يشـكل تهديدًا خطيرا للدول المطلة على البحر الأحمر وتهديدًا لسـلامة وحرية الملاحة وممرات الطاقة في أحد أهم الممرات المائية الحيوية في العالم.

كما تستغرب الحكومة اليمنية من صمت المجتمع الدولي أمام الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها الميليشيات الحوثية في محافظة تعز، بما في ذلك الحصار، وسياسة التجويع والقصف العشوائي واستخدام القناصة لاغتيال المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال ونشطاء وناشطات المجتمع المدني، مما يستدعي وقفة صـارمة من قبل المجتمع الدولي أمام هذه الانتهاكات ومحاسـبة مرتكبيها والضـغط على الميليشـيات لتنفيذ مقتضيات تفاهمات تعز ورفع الحصار عن المدينة.

وفيما يتعلق بملف الأسـرى والمعتقلين، اسـمحوا لي، السـيدة الرئيسـة، أن أشـكر المملكة الأردنية الهاشمية على كرم استضافتها للجولة الأخيرة من المشاورات التي انطلقت يوم 23 كانون الثاني/يناير 2021.

وبالرغم من اقتراب المتحاورين من التوصل إلى اتفاق خلال الأسابيع الأولى من المفاوضات، إلا أن الموقف الحوثي تغير بشكل كلي بعد قرار الولايات المتحدة رفع تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، الأمر الذي انعكس سـلبا على سـير المفاوضـات. وما زالت الجهود تبذل في الأردن حيث يتعامل وفد الحكومة بحرص ومسـئوليه في المفاوضـات، مدركًا البعد الإنسـاني للملف بينما يقابلها تعنت ولامبالاة من وفد الميليشيات الحوثية.

وتدعو الحكومة إلى الضـغط على الميليشـيات الحوثية لإطلاق سـراح كافة الأسـرى والمختطفين، بمن فيهم الأربعة المشـمولون بقرارات مجلس الأمن والصـحفيون ومعتقلو الرأي والمعتقلون السـياسـيون والأكاديميون المدنيون. وقد سـعدنا جميعًا بالتقدم الذي تم إحرازه في الفترة الماضـية، وتظل الحكومة اليمنية ملتزمة بمبدأ إطلاق سـراح الكل مقابل الكل، وتدعو المجتمع الدولي للضـغط على الميليشـيات الحوثية لكي تتوقف عن مماطلتها وألّا تستخدم هذا الملف الإنساني كأداة تفاوض سياسية.

بالرغم من الهجوم الإرهابي الجبان الذي استهدف الحكومة اليمنية لحظة وصـولها إلى مطار عدن الدولي، إلا أنها عقدت العزم على القيام بمهامها والوقوف في وجه كل التحديات، انطلاقًا من مسـؤوليتها

الوطنية، حيث تعمل من العاصـمة المؤقتة عدن لتنفيذ برنامجها المتضـمن أهدافًا رئيسـية وأولويات، تتمحور في اسـتكمال اسـتعادة الدولة وإنهاء الانقلاب وتحقيق الأمن والاسـتقرار والتعافي الاقتصـادي ورفع المعاناة الإنسـانية، حيث أن وجود الحكومة على الأرض يسـهم في تخفيف الكثير من التحديات القائمة، وتتطلع الحكومة إلى دعم الأصدقاء والأشقاء للمساهمة في مواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية والإسهام الفاعل في إنجاح برنامجها لعام 2021، الذي أطلق عليه عام التعافي.

إننا، وفي الطريق الشائك نحو تحقيق السلام المستدام والشامل، لا بد وأن نعمل بكل قوة من أجل تخفيف معاناة اليمنيين الاقتصـادية والإنسـانية. وفي هذا الإطار، فقد تضـمن برنامج حكومة الكفاءات السياسية في المجال الاقتصادي هدفين، الأول تطبيق سياسات عاجلة للحد من التدهور الاقتصادي، والثاني العمل على تنمية القطاعات الاقتصـادية والإنتاجية وتعزيز البيئة الاسـتثمارية ومشـاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود التعافي الاقتصـادي. كما شـمل البرنامج، في محور البنية الأسـاسـية والطاقة والبيئة، إصلاح ما تضرر من البنية الأساسية والمرافق العامة وإعادة تأهيلها، وفقاً للأولويات الملحة وتطبيع الأوضـاع في العاصـمة المؤقتة عدن والمناطق المحررة والبدء بأنشـطة إعادة الإعمار. وفي هذا الإطار، فإننا نطالب وبشـدة الأمم المتحدة ووكالاتها والمانحين الدوليين بأمر يمكن له أن يسـهم بشـكل كبير في مسـاعدتنا على تنفيذ هذه المهام، وذلك لا يتطلب تخصـيص أي موارد إضـافية، كل ما يتطلبه هو القيام بتحويل الأموال والمصـارفة من خلال البنك المركزي. إن قرار كهذا سـيسـهم مسـاهمة كبيرة في الحفاظ على قيمة الريال اليمني وسينعكس ذلك على مختلف نواحي الحياة.

تتطلع الحكومة اليمنية إلى نجاح أعمال مؤتمر المانحين الخاص باليمن والمقرر عقده في الأول من آذار/مارس 2021 وتدعو شـركاءها المانحين والدول الشـقيقة والصـديقة إلى التبرع بسـخاء لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 والمساعدة في التخفيف من معاناة اليمنيين الإنسانية.

لقد حذرت الحكومة اليمنية مرارا من مماطلة وتعنت الميليشـيات الحوثية وتلاعبها بملف خزان صـافر الخطير واستخدامه للمساومة وابتزاز المجتمع الدولي دون اكتراث للتحذيرات والعواقب الناجمة من أي تسـرب وشـيك لأكثر من مليون برميل من النفط وتأثيراته البيئية والاقتصـادية والإنسـانية الوخيمة على اليمن ودول المنطقة والملاحة الدولية. وبالرغم من جهود المجتمع الدولي والمجلس بالضـغط على الميليشـيات الحوثية للسـماح بوصـول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الخزان للقيام بعملية التقييم والصـيانة الأولية تمهيدا لتفريغه، تفاجأ المجتمع الدولي بعد مرور 8 أشـهر من النقاشـات مع الأمم المتحدة بتراجع الحوثيين مجددًا عن التزاماتهم ورفضـهم منح الفريق الفني التصـاريح والضـمانات اللازمة للوصـول إلى الناقلة. لطالما أوهمت الميليشـيات الحوثية المجتمع الدولي بأن هناك ضـوءا في نهاية النفق لكنها تعود في كل مرة لتكشـف عن وجهها الحقيقي وإنما هي إلا مناورات تهدف إلى تضليل المجتمع الدولي واستخدام الملف للمساومة السياسية وابتزاز الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فمنذ العام الماضـي، ونحن نسـمع أن عملية التقييم والصـيانة سـتبدأ خلال أسـابيع لكننا نخشـى أن تصـبح هذه الأسـابيع سـنوات وتقع الكارثة الكبرى التي سـيدفع ثمنها اليمن والإقليم والعالم.